

Distr.: General
4 March 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة التاسعة

نيويورك، ١٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة الموضوع الخاص للسنة: "الشعوب الأصلية:

التنمية في ظل الثقافة والهوية: المادتان ٣ و ٣٢ من

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية"

نتائج اجتماع كوبنهاغن لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ والآثار المترتبة في تدابير التكيف والتخفيف المحلية للشعوب الأصلية

موجز

جمع هذا التقرير المقرر الخاص فيكتوريا تولى - كوربوز ولارس - أندريس باير.

ويدرس التقرير نتائج الاجتماعات المتعلقة بتغير المناخ التي عقدت خلال عام ٢٠٠٩

والكيفية التي تؤثر بها هذه العمليات على تدابير التكيف والتخفيف المحلية للشعوب الأصلية.

* E/C.19/2010/1



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الشعوب الأصلية وتغير المناخ والأهمية المحورية للإنصاف والعدل
٨	ثالثا - تحليل بعض الوثائق المتعلقة بالتكيف والتخفيف الصادرة قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر أطراف وخلاله
١١	رابعا - الاتفاقات المتوصل إليها فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وطرق المستقبل
١٨	خامسا - اتفاق كوبنهاغن
٢٢	سادسا - استنتاج وتوصيات

أولا - مقدمة

١ - عيّن منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته السابعة المعقودة عام ٢٠٠٨، عضوين من أعضائه، هما فيكتوريا تاوولي - كوربوز ولارس أندرس - باير، مقررين خاصين لإعداد تقرير عن مختلف نماذج التدابير التي تتخذها الشعوب الأصلية في مختلف أرجاء العالم في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وأفضل ممارساتها في هذا الشأن. وطلب أيضا إلى المقررين الخاصين أن يعدا، بالتعاون مع الشعوب الأصلية، مشروع إعلان عمل بشأن تغير المناخ والشعوب الأصلية، يتضمن خريطة طريق للشعوب الأصلية صوب مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ لعام ٢٠٠٩ ("مؤتمر قمة كوبنهاغن") وما بعده. وتقرر تقديم الوثيقتين إلى المنتدى الدائم في الدورة الثامنة في عام ٢٠٠٩^(١).

٢ - وفي وقت لاحق، أنجزت منظمات الشعوب الأصلية ومختلف المنظمات غير الحكومية عدة تقارير وأفلام فيديو عن تدابير التكيف والتخفيف المحلية للشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت ثلاث مؤتمرات قمة إقليمية بشأن الشعوب الأصلية وتغير المناخ في عام ٢٠٠٩، واحد في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى مؤتمر قمة عالمي في ألاسكا، بالولايات المتحدة الأمريكية، شارك فيه أعضاء المنتدى الدائم. واعتمد مؤتمر القمة العالمي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، المعقود في أنكوريج، بألاسكا، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إعلان أنكوريج^(٢)، الذي يتضمن المطالبات الرئيسية التي قدمتها الشعوب الأصلية إلى الدول الأعضاء واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكذلك خريطة طريق نحو مؤتمر قمة كوبنهاغن وما بعده. وقُدمت تقارير مؤتمرات القمة هذه إلى المنتدى الدائم في دورته الثامنة في عام ٢٠٠٩.

٣ - وفي ضوء هذه الأنشطة، أعد المقرران الخاصان هذا التقرير لتقديمه إلى المنتدى الدائم في دورته التاسعة بهدف تقييم نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن وآثاره على الشعوب الأصلية. وارتئي أنه سيكون من المفيد الاضطلاع بتقييم لما حدث خلال اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن خلال عام ٢٠٠٩ والنظر في الآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للشعوب الأصلية فيما يتعلق

(١) E/2008/43 و E/C.19/2008/13.

(٢) E/C.19/2009/CRP.9.

بتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بناء على النتائج التي توصل إليها تقريران سابقان^{(٣)(٤)}.

ثانياً - الشعوب الأصلية وتغير المناخ والأهمية المحورية للإنصاف والعدل

٤ - يقدر عدد أفراد الشعوب الأصلية بما يتراوح بين ٣٧٠ و ٥٠٠ مليون نسمة؛ وتشكل هذه الشعوب ٨٠ في المائة من التنوع الثقافي والبيولوجي للعالم ولكنها لا تشغل سوى حوالي ٢٠ في المائة من مساحة العالم^(٥). وكون أن الشعوب الأصلية صمدت في وجه تغيرات المناخ التي وقعت على مدى آلاف السنين وأنها ما زالت باقية رغم شدة تأثيرها شهادة في حد ذاتها على مرونتها وقدرتها الهائلة على التكيف. إلا أن هذه القدرة تواجه تحديات بفعل تسارع تغير المناخ والطريقة الجائرة والمجحفة بشكل صارخ التي تعالج بها هذه المسائل على الصعيدين العالمي والوطني.

٥ - وتراوحت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على الصعيد العالمي ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جزء في المليون على مدى حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ سنة، لكن تركيز هذا الغاز زاد بمقدار ٣٨٧ جزء في المليون في المائة والخمسين سنة الماضية منذ بداية الثورة الصناعية^(٦). وانبعاثات الماضي "محبوسة" بالفعل وستسبب في آثار سلبية في السنوات الثلاثين إلى الأربعين المقبلة، رغم أي انخفاض في الانبعاثات في السنوات القادمة. وقد لاحظت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه حتى لو جرى خفض الانبعاثات العالمية إلى مستويات ما قبل عام ٢٠٠٠ وتوقفت مستويات الغلاف الجوي عن الارتفاع، فإن الزخم الحالي للاحترار العالمي سيستمر في التأثير على النظم الطبيعية للأرض لمئات السنين^(٧). ومع استمرار الدمار الذي يقع في أراضي الشعوب الأصلية بسبب زيادة التساقطات المطرية أو عدم كفايتها، واشتداد قوة الأعاصير والأعاصير المدارية وطول بقائها، وطول فترات

(٣) E/C.19/2008/10

(٤) E/C.19/2008/13

(٥) انظر: University of Minnesota Human Rights Center, *Study Guide: The Rights of Indigenous Peoples*، متاح على الإنترنت على الموقع: www1.umn.edu/humanrts/edumat/studyguides/indigenous.html

(٦) انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٠: التنمية وتغير المناخ، واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٩.

(٧) انظر: Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), S. Solomon, D. Qin, M. Manning, Z. Chen, M. Marquis, K. B. Averyt, M. Tignor and H. L. Miller, eds., *Climate Change 2007: The Physical Science Basis*. Contribution of Working Group I to the Fourth Assessment Report of IPCC, Cambridge, United Kingdom, and New York, Cambridge University Press, 2007

الجفاف، وذوبان الأنهار الجليدية والأراضي الدائمة التجمد، وتزايد الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر، وما إلى ذلك، فإنه ليس من المبالغة في شيء تأكيد الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات الشعوب الأصلية على التكيف ومرونتها والحد من أوجه تأثيرها.

٦ - وتوجد علاقة مباشرة بين زيادة مرونة الشعوب الأصلية والحد من تأثيرها من حيث تحكمها في أراضيها وأقاليمها ومواردها، وقوة علاقاتها الاجتماعية وثقافتها، وحيوية نظم معارفها التقليدية، فضلا عن استمرار ممارستها لأساليب عيش تقليدية ونظم تقليدية في إدارة الموارد الطبيعية. ومن الواضح أن روابط الشعوب الأصلية العملية والقائمة على الاحترام وروابطها الروحية بأراضي أسلافها ونظمهم الإيكولوجية وفهمها لها، كفلت مرونتها وصمودها في وجه آثار تغير المناخ السلبية والجهود التي بذلها المستعمرون للقضاء عليها أو استيعابها.

٧ - إلا أن هذه العلاقة مع النظم الإيكولوجية، والاعتماد عليها، هو أيضا ما يجعل الشعوب الأصلية تتأثر تأثرا شديدا. فالدمار الذي يلحق بالنظم الإيكولوجية المهشة يتزايد بالتناسب مع زيادة انبعاثات غازات الدفيئة. وتتفاقم أوجه تأثيرها بفعل أحوالها الاجتماعية الاقتصادية السيئة التي تسبب فيها الاستعمار واستمرار العنصرية والتمييز وعمليات العولمة التي تحول الاقتصادات الوطنية إلى نموذج "مناسب للجميع" للتنمية الاقتصادية غير المستدامة.

٨ - وعموما، يجري تناول تغير المناخ كمسألة علمية أو بيئية. إلا أن التحدي يكمن في تجاوز تلك النظرة للوقوف على السياقات والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المشكلة. وقد خلص التقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ^(٧) إلى أن انبعاثات غازات الدفيئة لا تنتج عن عوامل طبيعية فحسب بل تنتج أساسا عن عوامل اصطناعية أو بشرية. وعلى المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ أن تتناول الاقتصاد السياسي لتقاسم الأعباء فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات والتكاليف التي سيجري تحملها في تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف. وبما أن تغير المناخ نتيجة للنظم الاقتصادية والسياسية التي تتحكم في العالم اليوم، فمن المنطقي أن يتعين تغييرها لا فحسب لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة أو وقفها بصورة جذرية بل أيضا لمعالجة مسألة الإنصاف والعدل. وهذا يعني ضمنا أنه ينبغي إدخال تغييرات جذرية على الاقتصادات واستراتيجيات النمو الوطنية. ويشمل عدم التكافؤ بين البلدان الغنية والفقيرة وبين الفقراء والأغنياء داخل البلدان جميع المسائل التي يجري التفاوض عليها ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٨) وبروتوكول

(٨) انظر United Nations, Treaty Series, vol. 1771، الرقم ٣٠٨٢٢.

كيوتو الملحق بالاتفاقية. وتعقيدات كل هذه المسائل تجعل المحادثات المتعلقة بتغير المناخ أكثر المحادثات صعوبة من بين تلك الجارية في إطار المفاوضات^(٩) على الصعيد العالمي، على النحو المشهود في مؤتمر قمة كوبنهاغن المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩ - والفشل في التوصل إلى اتفاق في كوبنهاغن دليل على أنه ما لم يصبح الإنصاف والعدل المبدأين الأساسيين اللذين تقوم عليهما عمليات المفاوضات المتصلة بتغير المناخ وجوهرها، فإن الحلول المقترحة لن تكفي لمنع وقوع الكوارث البيئية الوشيكة. وتشير البيانات إلى أن الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية لم تف بالتزاماتها، وأن درجات حرارة العالم ما زالت ترتفع وأن انبعاثات غازات الدفيئة ما زالت تتزايد. وبدون الارتكاز على الإنصاف والعدل لا يمكن اتباع مسار تنمية مستدامة تستجيب للمناخ وتراعيه، وهو مسار يقوم على قلة الانبعاثات الكربونية أو انعدام الأثر الكربوني ويسمح في نفس الوقت بتحقيق نمو مُراعٍ للفقراء ومستدام من الناحية الإيكولوجية والاجتماعية.

١٠ - ومنذ الخمسينيات وثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة الموجودة في الغلاف الجوي تشكل نتيجة مباشرة للتنمية الصناعية في أطراف المرفق الأول؛ مع أن هذه البلدان تمثل فقط ٢١ في المائة من سكان العالم^(١٠). وتتسبب هذه الانبعاثات ذات المستويات المرتفعة من غازات الدفيئة في التقلبات المناخية التي يمر بها العالم وفي الآثار السلبية لهذه التقلبات. وبالنسبة للبلدان والشعوب التي لم تتسبب في تغير المناخ لكنها تتحمل أكبر الأعباء فيما يتعلق بآثاره، يشكل التكيف وتعزيز المرونة أولويتين لهما الأسبقية على التخفيف. وعلى البلدان الغنية التزام بتوفير الأموال والتكنولوجيات التي تحتاج إليها أكثر البلدان والشعوب تأثراً، بما في ذلك الشعوب الأصلية، من أجل التكيف. وعلى الأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تتقيد بصرامة بالتزاماتها القانونية بالحد من الانبعاثات محلياً، بدل الاعتماد على أرصدة انبعاثات الكربون المسموح بها التي يمكنها شراؤها من البلدان النامية.

١١ - ويستفيض الوصف المذكور سالفاً في بيان معنى "الإنصاف المناخي" و "العدل المناخي". فينبغي للمسؤولين عن تلويث الغلاف الجوي أن يتحملوا عبء التخفيف من آثار الأضرار التي تسببت فيها أعمالهم، وأن يعرضوا الضحايا الذين يعانون من الضرر الذي خلفته أعمالهم، وأن يقدموا الدعم الضروري لتمكين أكبر المتأثرين سلباً والفئات الأضعف

(٩) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م-٣، المرفق.

(١٠) انظر: Barbara Adams and Gretchen Luchsinger, *Climate Justice for a Changing Planet: A Primer for Policy Makers and NGOs*, New York and Geneva, United Nations Non-Governmental Liaison Service, 2009, p. 5.

من التكيف مع الحالة. وليس من العدل والأخلاق على الإطلاق أن يطلب من أضعف البلدان والشعوب وأفقرها أن تتحمل عبء التخفيف من آثار مشكلة لم تتسبب فيها. وأحد المبادئ الرئيسية المكرسة في الاتفاقية وبروتوكول كيوتو الملحق بها، وهو معروف بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، يتناول الإنصاف من حيث تقاسم الأعباء بين البلدان والشعوب فيما يتعلق بالتخفيف والتكيف.

١٢ - وإعطاء الأولوية للتكيف لا يعني أن الشعوب الأصلية لن تواصل الاضطلاع بتدابير التخفيف. فهذا جزء أصيل من الأدوار التي أسندتها لنفسها بوصفها مؤتمنة على أراضيها وراعيها لها. واستخدام ما للشعوب الأصلية من نظم إيكولوجية وموارد طبيعية موجودة فيها وإدارتها على نحو مستدام، فضلا عن أساليب حياتها وسبل عيشها القائمة على قلة الانبعاثات الكربونية أو انعدامها يساهمان في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يساهم نجاحها في مكافحة استخراج الوقود الأحفوري من أراضيها وإزالة الإحراج في إبقاء الكربون تحت الأرض وفي الأشجار والتربة. وهذه هي أهم المساهمات المباشرة للشعوب الأصلية في التخفيف من تغير المناخ، وهي مساهمات من المؤسف أنها لا تحسب وما زالت دون تعويض.

١٣ - وتتسم ممارسات الشعوب الأصلية في مجال إدارة الموارد الطبيعية بارتباطها بالمكان وثبوت صلاحيتها على مدى الزمن ومرونتها في وجه المناخ وإدارتها الجماعية وفعاليتها من حيث التكلفة واستدامتها. وينبغي كفاءة تكرار وتطوير هذه الممارسات، والاعتراف بنظم معارف الشعوب الأصلية التي تقف وراء هذه الممارسات وتوفير الدعم الكافي والحوافز لهذه الممارسات كي تستمر ودمجها كجزء من تدابير التخفيف العالمية والوطنية.

١٤ - وتفهم الشعوب الأصلية على العموم حتمية تعزيز مرونة النظم البيولوجية الثقافية وتمارسها لا كجزء من تكيفها فحسب بل أيضا كتدبير من تدابير تعزيز الحد من آثار تغير المناخ. وتنظر الشعوب الأصلية إلى العالم ككل مترابط، إذ تكون لأي تدخل في مجال ما علاقة مباشرة بمجال آخر. إلا أن التكيف لا يمكن أن يستمر إذا لم يجر تفعيل التخفيف؛ فالقدرة على التخفيف ترتبط بالطريقة التي تتكيف بها الشعوب وتزيد من مرونة نظمها الإيكولوجية. ولا يمكن التعامل مع مسألة حماية حق الشعوب الأصلية في أراضيها وأقاليمها ومواردها وحقها في تقرير مصيرها بمعزل عن قدراتها على تنفيذ تدابير فعالة للتكيف والتخفيف. ولذلك، أكد التقريران السابقان^(٣)^(٤) ضرورة تكيف النهج القائم على حقوق الإنسان والنهج القائم على النظم الإيكولوجية في تناول تدابير التكيف والتخفيف. وسيناقش هذان النهجان في أجزاء لاحقة من هذا التقرير.

ثالثاً - تحليل بعض الوثائق المتعلقة بالتكيف والتخفيف الصادرة قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر أطراف وخلاله

١٥ - نظمت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حلقات عمل للخبراء عن تبادل المعلومات بشأن ما هو موجود في مجال التكيف من ممارسات وتجارب واحتياجات وثغرات وفرص وقيود، وكذلك عن مساهمة المعارف التقليدية في التكيف واستراتيجيات المواجهة المحلية من أجل التكيف. وحددت حلقة عمل عن تخطيط التكيف وممارساته من بين حلقات العمل هذه، عقدت في روما في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الثغرات والاحتياجات في مشاركة الجهات المعنية وأدوات التخطيط، فأبرزت أنه "ينبغي أن تراعي عملية التخطيط الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المترتبة على تدابير التكيف. لإعادة توطين المجتمعات المحلية مثلاً تهدد هويتها الثقافية، كما هو الحال بالنسبة لسكان جزر المحيط الهادئ أو الإنويت الذين يعيشون في المحيط المتجمد الشمالي الكندي"^(١١). واعترفت حلقة العمل بأن المعارف والممارسات التقليدية التي تشكل نتيجة لتكيف طويل الأمد مع الظروف المناخية القائمة يمكن أن تساهم في تطوير تخطيط التكيف وممارساته.

١٦ - وخلال اجتماع ما بين الدورتين في عام ٢٠٠٩ وفي الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن، ورد ما يلي فيما يتعلق بالأطراف في مشروع المقرر^(١٢) الذي تفاوض عليه فريق التكيف العامل المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول. بموجب بروتوكول كيوتو، في دورته العاشرة، المعقودة في كوبنهاغن في الفترة من ٧ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩:

يؤكد أنه ينبغي اتخاذ إجراءات معززة بشأن التكيف وفقاً للاتفاقية والأحكام الواردة فيها؛ واتباع نهج للتكيف تقوده البلدان ويراعي المسائل الجنسانية وقائم على المشاركة؛ وأن يستند إلى أفضل ما هو متاح من علوم ومعارف تقليدية، حسب الاقتضاء، وإلى الحوكمة الرشيدة والمساءلة المتبادلة ويسترشدهما، بغية دمج إجراءات التكيف في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة بالموضوع.

(١١) FCCC/SBSTA/2007/15.

(١٢) انظر FCCC/AWGLCA/2009/17، المرفق أولاً - باء.

١٧ - ويدعو مشروع المقرر المذكور كافة الأطراف إلى القيام بتخطيط تدابير التكيف وإعطائها الأولوية وتنفيذها، بما يشمل مشاريع وبرامج معينة، والإجراءات المحددة في برامج العمل الوطنية للتكيف لأقل البلدان نمواً والبلاغات الوطنية وتقييمات الاحتياجات في مجال التكنولوجيا وغيرها من الوثائق الوطنية ذات الصلة بالموضوع (الفقرة ٤ (أ)). كما دعت الأطراف إلى إجراء تقييمات للأثر وقابلية التأثر والتكيف، بما في ذلك تقييمات للاحتياجات المالية وكذلك للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومنافع خيارات التكيف (الفقرة ٤ (ب)). ويدعو كذلك الأطراف إلى وضع وسائل للتحفيز على تنفيذ إجراءات التكيف وغيرها من السبل الكفيلة بتحقيق تنمية مرنة في وجه تقلبات المناخ والتقليل من تأثير جميع الأطراف (الفقرة ٤ (د)). ويدعو مشروع المقرر كافة الأطراف إلى بناء مرونة النظم الاجتماعية الاقتصادية والإيكولوجية، بوسائل منها تنويع الاقتصاد وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام (الفقرة ٤ (ه)).

١٨ - ومع أنه لا توجد إشارة خاصة إلى الشعوب الأصلية في مشروع المقرر فيما يتعلق بالإجراءات المعززة في مجال التكيف، فإن هذه المسائل تمها أيضاً. وعمليات التكيف محلية بالأساس، وذلك لأن الشعور بالآثار المباشرة لتغير المناخ المحلية يكون محلياً. وينبغي تكيف مواصفات أوجه الاستجابة لتلبية الاحتياجات الخاصة للمجتمعات المتضررة والخصوصيات المحددة لنظمها الإيكولوجية. وتشكل تقييمات أوجه الضعف الأساسية للمناطق والمجتمعات المحلية الرئيسية والآثار المتباينة لتغير المناخ على مختلف الفئات الاجتماعية داخل المجتمعات عناصر من التكيف. ولذلك، من الحيوي أن تشارك الشعوب الأصلية في وضع وتنفيذ ورصد برامج العمل الوطنية في مجال التكيف وتقييمات الاحتياجات الوطنية في مجال الاتصالات والتكنولوجيا. وينبغي دمج تدابير التكيف التي تتخذها الشعوب الأصلية بصورة مستقلة في خطط التكيف الوطنية ودعمها من جانب الحكومات والجهات المانحة في شكل تمويل وتكنولوجيا وإصلاح السياسات ووضعها. ويشكل تعزيز قدرات الشعوب الأصلية وتمكينها محلياً، فضلاً عن الاعتماد على المعارف والخبرة التقليدية عناصر أساسية لاستراتيجيات التكيف الطويلة الأجل.

١٩ - وتستخدم الشعوب الأصلية في مختلف أرجاء العالم معارفها التقليدية لإجراء تقييمات الأثر الخاصة بما لمدى التأثير بتغير المناخ وتحديد مجموعة من أوجه الاستجابة للتكيف. وتساعد هذه التقييمات الشعوب الأصلية في وضع استراتيجيات التكيف والاستجابة المناسبة والتأثير على السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي. ويُضطلع بهذه المبادرات بسبب القلق من أن الأطر القائمة المستخدمة في تقييم آثار تغير المناخ وتدابير التخفيف ووضع استراتيجيات التكيف لا تعترف بنظرة الشعوب الأصلية إلى العالم وضروب معرفتها

ومعارفها وممارساتها ولا تشملها. وتستخدم الشعوب الأصلية ملاحظتها للبيئة الطبيعية بطرق تستفيد من سلوك الطيور والحيوانات، فضلا عن الغيوم والرذاذ والرياح في التوقعات الجوية، وتحديد أفضل الأوقات لزراعة المحاصيل والتأهب للكوارث الوشيكة. وينبغي بذل مزيد من الجهود الواعية للجمع بين المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والعلم الحديث لأغراض التكيف والتخفيف.

٢٠ - وتكمن إحدى نقاط ضعف التقارير المتعلقة بتغير المناخ في عدم كفاية تحليل الآثار الاجتماعية الناجمة عن تغير المناخ، والتي تشمل الآثار السلبية التي تخلفها بعض تدابير التكيف والتخفيف على الشعوب الأصلية. والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بصدد النظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لأوجه التصدي لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، قليل ما يقال عن عواقب بعض مشاريع الطاقة المتجددة على الشعوب الأصلية، مثل السدود الضخمة المستخدمة في توليد الطاقة الكهرومائية. ولسد هذه الثغرة، اختار المنتدى الدائم الموضوع الخاص التالي لدورته لعام ٢٠٠٧: "تغير المناخ والتنوع البيولوجي الثقافي وسبل الرزق: الدور الريادي للشعوب الأصلية والتحديات الجديدة".

٢١ - ويعترف النص المتعلق بالتكيف بضرورة بناء مرونة النظم الاجتماعية الاقتصادية والإيكولوجية عن طريق تنوع الاقتصاد وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وقد بذلت الشعوب الأصلية، منذ غابر العصور، جهودا واعية لحماية نظم إيكولوجية متنوعة بيولوجيا وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام، وهي نظم لا تشكل مصدر كسب رزقها وبقائها فحسب، بل هي أيضا أساس تنوع ثقافتها ونظم معارفها. واستمرار مختلف نظم الشعوب الأصلية لإدارة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية ونظم معارفها وثقافتها ونظمها للحكومة ومواصلة تطوير هذه النظم على نفس القدر من الأهمية في تقليل تأثيرها وفي دعم عملياتها الإنمائية المرنة في وجه تقلبات المناخ والمقررة ذاتيا.

رابعاً - الاتفاقات المتوصل إليها فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات^(١٣) وطرق المستقبل

٢٢ - يشار إلى مشروع مقرر آخر جرى تجميعه في كوبنهاغن بعملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات^(١٤). ويشكل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية الهيئة الرئيسية التي جرت في إطارها مناقشة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والتفاوض عليه. وتشكل نتيجتنا التقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ^(١٥) المتمثلتين في أن إزالة الأحراج هي مصدر ١٧ إلى ٢٠ في المائة من مجموع انبعاثات الكربون وأن هناك كمّاً أكبر من الكربون في غابات العالم مقارنة بالغلّاف الجوي أساس عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وبالإضافة إلى تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كان منشور آخر^(١٥) عن اقتصاديات تغير المناخ قد أبرز سابقاً أن الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات يشكل نهجاً فعالاً من حيث التكلفة للتخفيف.

٢٣ - وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المقرر المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، المتفاوض عليه قبل الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف وخلالها، هو الوثيقة الوحيدة التي تتضمن إشارات إلى حقوق الشعوب الأصلية وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وكذلك ضرورة كفالة مشاركة الشعوب الأصلية بشكل كامل وفعال واعتراف بأهمية معارفها التقليدية. وقدمت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٦) توجيهات منهجية لصياغة عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بهدف

(١٣) تشير عبارة "خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات"، في هذا التقرير، إلى "النهج المتبعة في مجال السياسات والحوافز الإيجابية المتعلقة بالمسائل المتصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية؛ والدور الذي يؤديه حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية".

(١٤) انظر FCCC/AWGLCA/2009/17، المرفق أولاً - زاي.

(١٥) انظر: Nicholas Stern, *Stern Review on the Economics of Climate Change*, Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2006.

(١٦) تقوم هذه الهيئة بإسداء المشورة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ فيما يتعلق بالمسائل التكنولوجية والعلمية والمنهجية. وفيما يتعلق بعملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، تقدم الإرشاد بشأن مسائل من قبيل كيفية قياس انخفاضات الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها؛ وكيفية تحديد خطوط أساس دقيقة؛ وكذلك بشأن نطاق عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

ضمان مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأصلية بصورة تامة وبفعالية. ونظرا للجهود الدؤوبة التي بذلتها الشعوب الأصلية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي باندونيسيا في عام ٢٠٠٧، تحققت عدة إنجازات: إذ أصبحت الشعوب الأصلية تشارك بنشاط في عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وجرى ربط الصلات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية المتحمسة إلى إدراج عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في الاتفاقات المتوصل إليها في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ.

٢٤ - وتتسم هذه التطورات بالابتكارية. فلم يسبق قط في تاريخ عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن أشارت أي وثيقة إلى حقوق الإنسان ناهيك عمّا للشعوب الأصلية من حقوق الإنسان. وكانت الشعوب الأصلية كلما أثارَت المسألة في الماضي، يُرد عليها بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تُعنى بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة وليس بالحقوق. وخلال اجتماع الهيئة الفرعية السالفة الذكر عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بوزنان ببولندا في عام ٢٠٠٨، في حين أن الشعوب الأصلية والحكومات المؤيدة لها ظلت تؤكد ضرورة إدراج إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في المقرر، قالت الأطراف إن مسائل السياسات هذه ينبغي أن يعالجها الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. غير أنه نظرا لأن عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات تتعلق بالغابات المدارية، وبما أن آخر الغابات المتبقية توجد في معظمها في أراضي الشعوب الأصلية، فإن تأكيد هذه الحقائق لم يترك خيارا آخر للأطراف سوى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية.

٢٥ - وتطلب الأمر من الشعوب الأصلية بذل جهود جبارة، برعاية المنتدى الدولي الدائم للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ وبمساعدة الأطراف المؤيدة والمنظمات غير الحكومية، لتحقيق مطلبها. وترد فيما يلي الفقرات التي لم تعد بين قوسين معقوفين (باستثناء كلمات قليلة) والتي تشكل جزءا من المنطوق^(١٤):

٢ - **يؤكد كذلك أنه عند الاضطلاع بالأنشطة المشار إليها في الفقرة ٣**

أدناه، ينبغي [تشجيع] [و] [دعم] الضمانات التالية:

...

(ج) احترام معارف وحقوق الشعوب الأصلية وأفراد المجتمعات المحلية

بمراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة بالموضوع والظروف والقوانين الوطنية،

والإحاطة علما بأن الجمعية العامة اعتمدت إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(د) مشاركة الجهات المعنية مشاركة تامة وفعالة، بما في ذلك بصفة خاصة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الإجراءات المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٥ أدناه؛

(هـ) اتخاذ إجراءات تتسق مع حفظ الغابات الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكفالة عدم استخدام الإجراءات المشار إليها في الفقرة ٣ أدناه لأغراض تحويل الغابات الطبيعية، بل للتحفيز على حماية وحفظ الغابات الطبيعية وما تقدمه من خدمات النظام الإيكولوجي، ولتعزيز المنافع الاجتماعية والبيئية الأخرى.

٢٦ - وتحدد فقرة إضافية ما يتعين اتباعه من نهج أخرى:

٦ - **يطلب** إلى الأطراف من البلدان النامية أن تعالج، عند وضع وتنفيذ استراتيجياتها أو برامج عملها الوطنية [أو استراتيجياتها دون الوطنية]، أموراً من بينها دوافع إزالة الأحراج وتدهور الغابات، ومسائل حيازة الأراضي، ومسائل حوكمة الغابات، والاعتبارات الجنسانية والضمانات المحددة في الفقرة ٢ أعلاه، مع كفالة مشاركة الجهات المعنية مشاركة تامة وفعالة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية^(١٤).

٢٧ - وفي كوبنهاغن، أنجزت الهيئة الفرعية برنامج العمل الذي بدأته في بوزنان فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون "خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية: نُهَج لحفز العمل". وكانت النتيجة هي إعداد مشروع مقرر بشأن إرشادات منهجية للأنشطة المتصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات^(١٧). وترد فيما يلي أجزاء النص ذات الصلة بالشعوب الأصلية:

وإذ **يقر** بالحاجة إلى المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أنشطة الرصد والإبلاغ المتصلة بالفقرة ١ (ب) '٣' من المقرر ١/م أ-١٣، وإمكانية إسهامها بما لديها من معارف في تلك الأنشطة،

...

١ - **يطلب** إلى الأطراف من البلدان النامية ...

(١٧) FCCC/SBSTA/2009/L.19/Add.1.

(أ) تحديد دوافع إزالة الغابات وتردي الغابات التي تتسبب في الانبعاثات، وكذلك وسيلة معالجتها؛

...

٣ - يشجع، حسب الاقتضاء، على وضع إرشادات من أجل المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات الرصد والإبلاغ.

٢٨ - ويشكل مشروع المقرر تحسينا لما ظهر في بوزنان لأنه يستخدم مصطلح "الشعوب الأصلية" بصيغة الجمع. إلا أنه ما زال لا يرقى إلى ما اقترحه الشعوب الأصلية وهو: (أ) الإشارة إلى أهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في وضع المنهجيات المتصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات؛ (ب) وينبغي ألا تقتصر المشاركة التامة والفعالة للشعوب الأصلية على الرصد والإبلاغ بل ينبغي أن تشمل أيضا المشاركة في وضع عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وكذلك في تنفيذها. ويدعو مقترح آخر إلى عقد حلقة عمل للخبراء لمناقشة النموذج الإرشادي لإشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بفعالية. وينبغي بذل جهود متضافرة من جانب الشعوب الأصلية ومؤيديها لتحفيز على تنظيم حلقة العمل هذه لأن هذا سيشجع فرصة للتوسع أكثر في معنى المشاركة الفعالة والكيفية التي ينبغي أن تُنفذ بها.

٢٩ - وتعتقد العديد من الشعوب الأصلية التي تؤثر على المفاوضات المتصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات أنه مع أن عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات تنطوي على العديد من المخاطر والمخازفات إذا نفذت على نحو غير سليم، فإنه من المهم أن تشارك في العملية لأن هذا يشكل مجالا من المجالات التي تكون فيها الصلة بين الحقوق وحلول تغير المناخ صلة بديهية للغاية. وكان الشعار الأساسي لتجمع الشعوب الأصلية هو "لا خفض للانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بدون التمتع بالحقوق". وما لم تدمج الحقوق والإنصاف في وضع عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وتنفيذها ورصدها فإن مصيرها هو الإخفاق.

٣٠ - ويوجد العديد من الشواغل الخطيرة المتعلقة بعملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بسبب الطريقة التي وضعت بها أصلا والطريقة التي يتم بها تشكيلها لتصبح جزءا من آلية تجارة الكربون التي يمكن للأطراف المدرجة في المرفق الأول أن تستخدمها للوفاء ببعض التزاماتها بموجب بروتوكول كيوتو. وأحد هذه الشواغل هو أن تقوم الأطراف المدرجة في المرفق الأول، بدل خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، بالاقتران

على شراء أرصدة انبعاثات كربون الغابات المسموح بها الرخيصة من البلدان النامية المدارية التي تنفذ عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وهذا سيقبل من الضغط المفروض على الأطراف المدرجة في المرفق الأول لخفض ما تصدره من انبعاثات. وبالتالي، يمكن أن تستمر الأطراف المدرجة في المرفق الأول في عملها على النحو المعتاد، وهو أمر لن يسفر في نهاية المطاف عن أي تخفيضات كبيرة في الانبعاثات. وإذا أصبح كربون الغابات جزءاً من سوق الكربون، فسيتم تيسير أنشطة المضاربة وأنشطة التحوط المالي ("الكربون بسعر المخاطرة"). وتبين التجربة المستمدة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي نتجت عن تحرير السياسات المالية والتحرير من القوانين والنظم في القطاع المالي، أن هذا قد يحدث لسوق الكربون العالمية. وهذا سبب وجود ميل قوي إلى عدم استخدام الغابات كعوض.

٣١ - وهناك تاريخ طويل لانتهاكات حقوق الشعوب الأصلية في حيازة غاباتها ومواردها وسوء إدارة الغابات من جانب البلدان النامية. كما أن قوانين الغابات والمخططات الحرجية الرئيسية لمعظم الدول القومية وُضعت على نحو يعطي كامل السيطرة على الغابات وملكيتهما إلى الدولة، في تجاهل كامل للواقع المتمثل في أن العديد من هذه الغابات تملكها الشعوب الأصلية وتديرها بشكل جماعي. وقد أخفقت العديد من جهود حماية الغابات لأن الشعوب الأصلية التي تسكن الغابات والشعوب الأصلية التي تعتمد على الغابات استُبعدت ولم تحترم حقوقها في حيازة غاباتها ومواردها الحرجية. وقد أُنجز المعهد الدولي للبيئة والتنمية دراسة عن مسائل حيازة الأرض والموارد خلصت إلى ما يلي:

تتسم حيازة الموارد - أي نظم الحقوق والقواعد والمؤسسات والعمليات التي تنظم الوصول إلى الموارد واستخدامها - بأهمية أساسية لتشكيل توزيع المخاطر والتكاليف والمنافع. وتمنح الحيازة الآمنة للسكان المحليين مزيداً من القدرة على التأثير فيما يتعلق بالحكومة والقطاع الخاص. وتجعلهم الحيازة غير الآمنة، من جهة أخرى، عرضة لفقدان ممتلكاتهم، وهذا يمكن أن يشكل مصدر قلق كبير إذا زادت عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات من قيمة الأراضي والمصالح الخارجية^(١٨).

٣٢ - وتشكل الحوكمة الرشيدة للغابات عنصراً أساسياً آخر لنجاح عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات. فمن المعروف أن الفساد أكثر انتشاراً

(١٨) انظر: Lorenzo Cotula and James Mayer, *Tenure in REDD: Start-point or Afterthought?* London, International Institute for Environment and Development, 2009.

في قطاع الحراجة في معظم البلدان ذات الغابات المدارية. وينطوي جزء من الحوكمة الرشيدة على الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في غاباتها ومواردها الموجودة فيها. وفي سياق تقييم ملكية الدولة للغابات، ذكرت دراسة حديثة أجرتها مبادرة الحقوق والموارد ما يلي:

ما زالت الحكومات تعلن عن ملكيتها لحوالي ٦٥ في المائة من غابات العالم، في حين أن المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية تملك بصورة قانونية حوالي ٩ في المائة فقط منها أو هي مخصصة لها لاستخدامها. وقد يُستهدف القادة الوطنيون والمحليون بالجهود الرامية إلى استخدام الرشوة للحصول على اتفاقات حرجية لا تراعي حقوق أكثر الفئات تضرراً^(١٩).

٣٣ - وتترتب على معالجة دوافع إزالة الأحراج، مثل قطع الأشجار بصورة مدمرة وإنشاء البنى التحتية وتحويل الغابات إلى أعمال تجارية زراعية أو صناعات استخراجية (النفط والغاز والمعادن)، آثار هائلة من حيث الإجراءات وإصلاح السياسات. وعادة ما يكون الأشخاص الذين يقفون وراء هذه الدوافع هم أقوى العناصر الفاعلة اقتصادياً وسياسياً داخل بلد ما أو خارجه. وبالتالي، كان من المهم أن تتضمن الوثائق المتعلقة بعملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات نصاً يشدد على ضرورة تحديد دوافع إزالة الأحراج وتدهور الغابات، وكذلك سبل معالجة هذه المسائل. وتكمن إحدى نقاط الضعف في أن الدعوة إلى اتخاذ هذه الإجراءات تقتصر على البلدان النامية لوحدها؛ ولم يطلب من البلدان المتقدمة أن تفعل ذلك. وقد أصرت الشعوب الأصلية التي شاركت في أفرقة التفاوض الحكومية والحكومات المؤيدة لها على أن تشير الصياغة إلى "البلدان النامية والبلدان المتقدمة"، إلا أن تدخلها لم يدرج في المشاريع. وكما ذكر سابقاً، من المعروف أن التجارة الدولية في الخشب، سواء كانت غير قانونية أو قانونية، وعمليات التعدين التي تقوم بها الشركات الأجنبية، من بين أنشطة أخرى، تشكل أيضاً دوافع لإزالة الأحراج. وبالتالي، من المعقول أن يُنظر في هذه الدوافع داخل البلدان النامية ولكن أيضاً في غيرها.

٣٤ - وليست الشعوب الأصلية المشاركة في عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات على الصعيد العالمي والوطني والمحلي غافلة عن المخاطر والحقائق الفعلية والمحتملة. فهذه التجارب المؤسفة بالذات في سوء تدبير الدول والأسواق للغابات المدارية والتمييز ضد الشعوب الأصلية هو ما أجبرها على تأكيد أنه ينبغي لها أن تضطلع بدور كبير في كيفية وضع عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور

(١٩) انظر: Liz Alden Wily, David Rhodes, Madhu Sarin and Phil Shearman, *The End of the Hinterland: Forests, Conflict and Climate Change*, Washington, D.C., Rights and Resources Initiative, 2010

الغابات وتنفيذها ورصدها. وقد أفلح حتى الآن إصرارها على كفالة جعل آليات الضمانات واحترام حقوق الشعوب الأصلية جزءا لا يتجزأ من اتفاق خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات بالنظر إلى مشروع النص المذكور آنفا. والعديد من الشعوب الأصلية ترفض ببساطة أن تظل من الضحايا. ولها قوتها الخاصة بها وتتراوح خياراتها بين عدم المشاركة والمشاركة أو التفاعل بنشاط في مواجهة جميع ما يصادفها من مشاكل. وفي حالة عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، تشارك بعض الشعوب الأصلية بنشاط في المساعدة على تصميمها في حين أن شعوبا أصلية أخرى تنكب بالدرجة الأولى على انتقاد الاتفاق. وكلا النهجين مفيد ويدل على تفعيل حق تقرير المصير.

٣٥ - لكن ما زال يتعين أن يقطع شوط طويل فيما يتعلق بكيفية ترجمة هذه الجوانب إلى إجراءات على الساحتين العالمية والوطنية. وتتعلق المسائل التي لم يسوفا بعد الاجتماع الخامس عشر للأطراف في الاتفاقية بنطاق التنفيذ (الموافقة على التنفيذ والرصد على الصعيد دون الوطني)، وما إذا كانت عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات جزءا من إجراءات التخفيف أو استراتيجيات الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المناسبة على الصعيد الوطني؛ وما إذا كانت تشكل جزءا من تدابير القياس أو الإبلاغ أو التحقق فيما يتعلق بالدعم المقدم من البلدان المتقدمة، أو تخصيص تلك التدابير للأنشطة المتعلقة بعملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات والإجراءات القائمة على النتائج باتباع نهج تدريجي؛ وما إذا كانت مصادر التمويل ستوفر من الأموال العامة أو من الأسواق المالية والاستثمارات الخاصة، أو من الجمع بين الاثنين.

٣٦ - ويتضمن اتفاق كوبنهاغن^(٢٠)، وهو الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة كوبنهاغن التي تعرضت لانتقادات شديدة، صياغة تعترف بالدور الحاسم الذي يؤديه خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وضرورة تعزيز إزالة غازات الدفيئة من الغلاف الجوي عن طريق الغابات والتحفيز على هذه الإجراءات من خلال حشد الأموال من البلدان المتقدمة. ويشير الاتفاق أيضا إلى إدراج عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في قائمة الأنشطة التي تحتاج إلى الاستفادة من تمويل زائد وإضافي ويمكن التنبؤ به وكاف.

٣٧ - ورغم أن عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات معترف بها في اتفاق كوبنهاغن الذي يربطها بمسألة التمويل، فإنه من الواضح أن هذا الاتفاق لن يكون فعالا إلا في إطار أهداف عالمية عامة للحد من الانبعاثات تكون واسعة النطاق

(٢٠) يمكن الاطلاع على اتفاق كوبنهاغن على الإنترنت على الموقع www.unfccc.int.

وملزمة قانونا وطموحة، تسعى إليها في المقام الأول الأطراف المدرجة في المرفق الأول، والتزامات طوعية رفيعة المستوى من البلدان النامية التي تشكل حاليا مساهما رئيسيا في انبعاثات غازات الدفيئة. غير أن هذا لا يعني أن الشعوب الأصلية بصدد التخلي عما حققته من مكاسب حتى الآن. فما زال ينبغي لها أن تعتمد على هذه المكاسب في المفاوضات المقبلة. وترد توصيات محددة من شأنها أن تمكنها من القيام بذلك في الجزء الختامي من هذا التقرير.

خامسا - اتفاق كوبنهاغن

٣٨ - توجد شواغل خطيرة للغاية إزاء الكيفية التي ظهر بها اتفاق كوبنهاغن ومضمونه وما يفترض إليه. إلا أن النتيجة الحقيقية لمؤتمر قمة كوبنهاغن هي مشاريع النصوص التي أعدتها مختلف الأفرقة العاملة. فبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في بالي بإندونيسيا في عام ٢٠٠٧ واعتماد خطة عمل بالي، شرع الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية في العمل من خلال عملية متعددة الأطراف استمرت إلى حين انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن. وأحرز تقدم كبير في الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل المذكور آنفا ولكن ليس في الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو. وينطوي النهج ذو المسارين الذي حدد في إطار خطة عمل بالي على عقد مفاوضات متوازية في الفريقين العاملين المخصصين. وبعد العديد من ساعات الاجتماعات، أصدر الفريقان العاملان مشروعين قاما بإعدادهما خلال مفاوضاتهما.

٣٩ - ويشمل جانب من جوانب الخلاف الرئيسية بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة فيه الشكل القانوني لوثيقة كوبنهاغن الختامية. فمنذ انعقاد مؤتمر بالي، رغبت الأطراف المدرجة في المرفق الأول في إلغاء بروتوكول كيوتو والاستعاضة عنه باتفاق وحيد ملزم قانونا يشمل الولايات المتحدة والاقتصادات الناشئة الرئيسية، وهي البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند. وهذا هو سبب إحراز تقدم ضئيل في الفريق العامل المعني بروتوكول كيوتو، إذ لم تقدم معظم الأطراف في بروتوكول كيوتو من البلدان المتقدمة أهدافا فردية للحد من الانبعاثات في الفترة الثانية للالتزام. وفي الواقع، كانت أعمالها وبياناتها تدل على أنها ترغب في إلغاء بروتوكول كيوتو والاستعاضة عنه بروتوكول جديد ملزم قانونا. ووزعت مشاريع لبروتوكول كوبنهاغن أعدتها المنظمات غير الحكومية وعرضتها بعض الأطراف في الاجتماعات المعقودة في بون بألمانيا في منتصف عام ٢٠٠٩. ومن جهة أخرى، رغبت مجموعة الـ ٧٧ والصين في صدور وثيقتين ختاميتين قانونيتين وهما:

بروتوكول كيوتو معدل يتضمن التزامات الأطراف خلال فترة التزام ثانية ومجموعة من مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنبثقة عن مفاوضات الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل، تشمل تخفيضات مماثلة للانبعاثات يكون لها طابع ملزم قانونا تقوم بها الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك؛ ستشمل هذه المقررات اتفاقات على رؤية مشتركة طويلة الأجل تحدد الأهداف الإجمالية لخفض الانبعاثات على الصعيد العالمي؛ وتدابير للتخفيف تشمل عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات؛ وتدابير للتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

٤٠ - ولم يحظ مشروع الاتفاق بالقبول عن طريق توافق الآراء في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف واقتصر مؤتمر قمة كوبنهاغن على "الإحاطة علما" به ولكن لم "يعتمده". وقد أدت عملية وضع اتفاق كوبنهاغن وفشل محاولة اعتماده إلى إضعاف النظام المتعدد الأطراف بصورة كبيرة. وترد أدناه بعض آثار اتفاق كوبنهاغن التي استمدت في المقام الأول من تحليلات المنظمات غير الحكومية مثل مركز الجنوب^(٢١)، وشبكة العالم الثالث، وجمعية أصدقاء الأرض ومنظمة "غرين بيس"، من بين جهات أخرى، وآراء المقررين الخاصين.

(أ) التسبب في إضعاف تعددية الأطراف وإطار السياسات المتعلقة بتغير

المناخ - يضع الاتفاق الأساس لإضعاف بروتوكول كيوتو بوصفه صكاً تعاهدياً متعدد الأطراف لتعهدات الدول المتقدمة الملزمة في مجال الحد من الانبعاثات واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، باعتبارها المعاهدة المتعددة الأطراف الرئيسية للإجراءات العالمية المتعلقة بتغير المناخ. ويقول المعارضون على مشروع الاتفاق إنه ليس فعالاً للتوصل إلى اتفاق عالمي متفاوض عليه من ١٩٤ طرفاً؛ وسيكون البديل هو جمع عدد قليل من الأطراف والتوصل إلى اتفاق فيما بينهم أولاً قبل اعتماد ذلك الاتفاق من جانب المجموعة برمتها. غير أن هذا النهج سيقوض بشكل تام تعددية الأطراف التي تعد الأمم المتحدة شعاراً لها، وسيؤدي أيضاً إلى إضعاف إطار السياسات المتعلقة بالمناخ العالمي الذي تملكه البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

(ب) سيطرة النهج المنطلق من القاعدة على النهج التنازلي - يحدد بروتوكول

كيوتو أهدافاً إجمالية للحد من الانبعاثات ينبغي للدول المدرجة في المرفق الأول أن تحققها

(٢١) انظر: Martin Khor, "After Copenhagen, the way forward", *South Bulletin*, South Centre, Geneva. متاح على الإنترنت على الموقع: www.southcentre.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1233&Itemid=287.

جماعيا؛ ويشار إلى هذا بـ "النهج التنازلي". وتتخذ ترتيبات تحدد حصة كل طرف إلى جانب نظام للامتثال. وسيستعيب اتفاق كوبنهاغن عن هذا الترتيب بنهج "منطلق من القاعدة" ونظام قائم على الالتزامات الطوعية. ويمكن لكل بلد أن يقدم أهدافه الخاصة دون إخضاعها إلى موافقة جميع الأطراف في الاتفاقية. وسيشكل هذا النهج طريقا نحو فسخ المجال للأطراف المدرجة في المرفق الأول للتهرب من التزاماتها القانونية في إطار بروتوكول كيوتو والسماح لها بتحديد أهداف إجمالية وفردية منخفضة، وهو أمر سيمكن ملاحظته فيما بعد عند تقديمها لأهدافها في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عند ملء الجدول الوارد في التذييل ١ من الاتفاق. والغرض من أي نظام عالمي، سواء كان نظاما قانونيا بيئيا أو نظاما لحقوق الإنسان، هو وضع معايير عالمية أو دولية على الأعضاء أن تتقيد بها.

(ج) تجاهل العلم؛ وعدم تحديد هدف للتخفيضات الإجمالية في الانبعاثات العالمية؛ وعدم إدراج خريطة طريق للإبقاء على الاحترار العالمي دون مستوى درجتين مئويتين - لم يتوسع الاتفاق في كيفية تحقيق هدف الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة العالمية دون مستوى درجتين مئويتين ولا يذكر هدف تركيز كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو وهو ٣٥٠ جزء من المليون. كما أنه لا يحدد هدفا إجماليا في الأجل المتوسط (بحلول عام ٢٠٢٠) للدول المتقدمة لخفض ما تطلقه من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٨٠ في المائة، وهو ما يشكل خط الأساس والنقطة المرجعية لأهدافها الفردية في مجال التخفيف، ويتسق مع الموقف العلمي (وهو تحقيق خفض نسبه ٤٠ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠). وبالإضافة إلى ذلك، لم يفلح في تحديد هدف طويل الأجل، مثل تحقيق انخفاض بنسبة ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

(د) إلغاء مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة وإعادة تحديده وتهميش مسألة الإنصاف والعدل في المسائل المناخية - لقد قررت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو أن إجراءات التخفيف التي تتخذها البلدان النامية رهينة بما تقدمه الأطراف المدرجة في المرفق الأول من تمويل وتكنولوجيات. وتجاهل الاتفاق هذا الجانب ووضع مجموعة جديدة من التزامات التخفيف والقياس والإبلاغ والتحقق للبلدان النامية أكثر صرامة من البلاغات الوطنية الحالية المفروضة على الأطراف المدرجة في المرفق الأول. وعلاوة على ذلك، لم يتضمن التزام قابلية المقارنة المتفاوض عليه في إطار الفقرة ١ (ب) '١' من خطة عمل بالي، الذي من شأنه إجبار الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي ليست أطرافا في بروتوكول كيوتو على الالتزام بأهداف فردية للتخفيف مماثلة (من حيث الأرقام والطابع القانوني والأطر الزمنية) لالتزامات الأطراف في بروتوكول كيوتو.

(هـ) الافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بمصادر وطبيعة التمويل وإدارته - يذكر الاتفاق سبل التمويل اللازمة لدعم البلدان النامية، لكنه يفتقر إلى الوضوح فيما يتعلق بمصدر التمويل، وما إذا سيكون في شكل منح أو قروض، والكيفية التي ستتخذ بها القرارات المتعلقة بالمخصصات، ومن سيتخذ هذه القرارات، وما إلى ذلك. وتذكر الفقرة ٨ من الاتفاق التزاما جماعيا من البلدان المتقدمة بتوفير موارد جديدة وإضافية تناهز ٣٠ بليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٠ لأغراض التكيف والتخفيف. ويشمل إشارة إلى الحراجه والاستثمارات عن طريق المؤسسات الدولية، مما قد يوحي بأن المصدر سيكون هو البنك الدولي. ولم يُشر إلى الصناديق الأخرى في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مثل صندوق أقل البلدان نموا وصندوق التكيف.

(و) لأغراض التخفيف لوحدها، ستحشد البلدان المتقدمة ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لصالح البلدان النامية. غير أن عبارة "الالتزام بحشد" تختلف كثيرا عن عبارة "الالتزام بتوفير". وتأتي مصادر هذا المبلغ المالي الذي يتعين حشده من المصادر الخاصة والعامة والمصادر الثنائية والمتعددة الأطراف والمصادر البديلة (التي لم تحدد). وبالتالي، لن يأتي هذا المبلغ من الأموال العامة فقط ولم يُذكر أيضا ما إذا كان التمويل في شكل منح أو قروض أو هما معا.

(ز) حرت الإشارة إلى إنشاء "صندوق كوبنهاغن للحد من تغير المناخ" كآلية سيتدفق منها جزء كبير من التمويل الجديد المتعدد الأطراف لأغراض التكيف. وسينشأ هذا الصندوق ككيان تشغيلي للآلية المالية للاتفاقية (الفقرة ١٠). إلا أن الشكل الذي سيكون عليه أو ما إذا ستتولى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو كيانات خارجية إدارته أمران غير واضحين.

٤١ - وفي ٣٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبناء على طلبات من الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قدمت بعض الأطراف أهدافها الوطنية في مجال الحد من الانبعاثات. وحتى ٢ شباط/فبراير، قدمت ٩٧ منها أهدافها أو الإجراءات التي تعتمزم اتخاذها. وكان ضمن هذا العدد ٣٩ بلدا متقدما. ووفق تحليل أجراه معهد الموارد العالمية، أدخلت ٣ بلدان فقط (الاتحاد الروسي وبيلاروس وكرواتيا) من أصل ٣٩ بلدا متقدما تحسينات على أهدافها في الاتفاق. وخفضت كندا هدفها وأبقت بلدان متقدمة أخرى على نفس المستويات التي أعلنت عنها خلال مفاوضات عام ٢٠٠٩. وفي بيان كندا إلى الأمانة العامة، خفضت هدفها في مجال الحد من الانبعاثات إلى ١٧ في المائة مقارنة بمستوى الهدف المحدد عام ٢٠٠٥. وعلق المعهد بأن هدف كندا حاليا أقل في الواقع بنسبة ٣ في المائة عن

مستوى عام ١٩٩٠، وفي حالة إدراج استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، سيكون الرقم أعلى من مستوى عام ١٩٩٠ بنسبة ١٩ في المائة. ولدى الولايات المتحدة هدف مماثل في مجال الحد من الانبعاثات نسبته ١٧ في المائة من مستويات عام ٢٠٠٥. وقد أعلنت أن هدفها مشروط بافتراض أن تنضم الأطراف المدرجة في المرفق الأول الأخرى، وكذلك الأطراف الأكثر تقدما من بين الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير إلى الاتفاق وتقدم إجراءات التخفيف من أجل تجميعها. ولاحظ المعهد أن هدف الولايات المتحدة يعادل نسبة ٣ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠.

٤٢ - ويشير التحليل الذي أجراه معهد الاستدامة في كلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا إلى أن الالتزامات المقدمة في إطار اتفاق كوبنهاغن ستؤدي إلى ارتفاع في درجة الحرارة العالمية بمقدار ٣,٩ درجات مئوية، وهو ما يزيد بكثير عن حد الدرجتين المستهدف الذي وضعه الاتفاق. ويعتبر العلماء أن هذا الاحتمال سيخلف آثارا مدمرا على البيئة وحياة الإنسان. وكررت الدراسة التي أجراها معهد الاستدامة أنه للبقاء ضمن نطاق هدف الدرجتين المئويتين، يجب أن تبلغ الانبعاثات العالمية ذروتها بحلول عام ٢٠٢٠ وأن تنخفض بما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٥٠.

سادسا - استنتاج وتوصيات

٤٣ - شكّلت نهاية مؤتمر قمة كوبنهاغن بالنسبة للشعوب الأصلية إحباطا كبيرا لأن الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى الاتفاقات الجدية اللازمة للتصدي لكارثة عالمية وشيكة من صنع الإنسان. وتغير المناخ ظاهرة تبين بوضوح موطن الخلل في الطريقة التي يسير بها العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. ولذلك، لا يكفي تناول المشكلة من جوانبها. بل يجب القيام بتحركات حاسمة لإبداء التزامات أكبر فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات، وتوفير الدعم المالي، ونقل تكنولوجيات التخفيف والتكيف. وتلزم هذه الخطوات لإدخال تغيير جذري على نموذج التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، ووضع هذه العوامل في المسار الصحيح نحو إيجاد نظام يراعي الاعتبارات المناخية، ويحترم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويدرك الحدود الإيكولوجية.

٤٤ - وينبغي مع ذلك أن تواصل المفاوضات بعد مؤتمر قمة كوبنهاغن اتباع النهج ذي المسارين (في إطار الفريقين العاملين المخصصين المذكورين آنفا) والنتائج القانونية، أي بروتوكول كيوتو المعدل، الذي سيتضمن الأهداف المحددة لفترة الالتزام الثانية، ومجموعة من مقررات الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ ستتضمن التزامات مماثلة من الولايات المتحدة، فضلا عن إجراءات تتخذها البلدان النامية ذات الانبعاثات الكبيرة سيجري قياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها. وبالنظر إلى التحليل العلمي الذي يبين أن الالتزامات المعلن عنها في إطار اتفاق كوبنهاغن ستؤدي مع ذلك إلى ارتفاع في درجة الحرارة بمقدار ٣,٩ درجات مئوية، تمس الحاجة إلى الضغط على الأطراف المدرجة في المرفق الأول ومطلق الانبعاثات الرئيسيين من البلدان النامية لزيادة التزاماتها المتعلقة بالحد من الانبعاثات وعدم جعلها رهينة بما يرغب الآخرون في الالتزام به.

٤٥ - وستشمل هذه المجموعة أيضا التزامات متناسبة وكافية من الأطراف المدرجة في المرفق الأول فيما يتعلق بالتمويل (في شكل منح وأموال عامة) وبشأن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وتتسم مستويات الالتزام في إطار اتفاق كوبنهاغن بعدم كفايتها. وينبغي أن تتمركز آلية التمويل في المقام الأول داخل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وليس في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

٤٦ - وقد صرح رئيس بوليفيا، خوان إيفو موراليس أمبا، في كلمته في مؤتمر قمة كوبنهاغن وفي اجتماع مع تجمع الشعوب الأصلية أن تغير المناخ نتيجة من نتائج الرأسمالية. وبالفعل تغير المناخ نتيجة لنظام اقتصادي قائم على قيم النزعة الاستهلاكية والنزعة الفردية والسيطرة على الطبيعة و "أمننا الأرض" والاعتقاد بأن المال هو الثروة. وهذا نظام لا يُقيم أي اعتبار للحدود الإيكولوجية، ويعتمد بالدرجة الأولى على الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة، ويسمح بنهب خارج عن القانون للموارد الطبيعية في أراضي الشعوب الأصلية، وحتى دون موافقتها، ويركز ثروات ضخمة في يد قلة من الشركات والأفراد، ويشجع بالتالي على عدم المساواة وتخريب الثقة المتبادلة والتضامن والرعاية في المجتمع. ومن الضروري إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية حتى تتسم بالاستدامة من الناحية الإيكولوجية ومراعاة المناخ والعدل والإنصاف والتنوع الثقافي. ولدى المنتدى الدائم في دورته التاسعة فرصة سانحة للتوسع أكثر فيما يتعلق بتنمية الشعوب الأصلية في ظل ثقافتها وهويتها.

٤٧ - وينبغي الاستعاضة عن السعي غير المنقطع إلى النمو الاقتصادي بنظام يسعى إلى تحقيق النمو في نوعية الحياة (العيش الجيد والحياة في انسجام والحياة الطبيعية)، وفي التضامن الإنساني (الثقة والرعاية المتبادلتان والترابط مع الأسرة والعشيرة والجيران وحتى بمن يعيشون في أراض نائية، وكذلك مع الأجيال القادمة)، وفي قوة الصلات بالطبيعة (النظر إلى الإنسان كجزء من الطبيعة لا كمسيطر عليها). وينبغي أن يقوم هذا العالم على أساس قيم الشعوب الأصلية المتمثلة في الأخذ والعطاء والتعاون والتضامن واحترام الطبيعة والأرض، من بين قيم

أخرى. ومن الضروري أن تتجاوز مقاييس نوعية الحياة الطيبة الناتج القومي الإجمالي نحو وضع دليل للتنمية البشرية بالإضافة إلى مؤشرات بيئية ومؤشرات للموارد الطبيعية. وينبغي توسيع نطاق النظم المحاسبية الوطنية لكي لا تقتصر على قياس النمو الاقتصادي بل لتشمل أيضا رفاه الإنسان والاستدامة الإيكولوجية.

٤٨ - ويمكن للشعوب الأصلية أن تواصل مساهمتها في تقليل انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق مواصلة ممارساتها في مجال إدارة الموارد الطبيعية القائمة على النظام الإيكولوجي واستخدامها المعتاد للموارد وأساليب حياتها القائمة على قلة الاستهلاك وسبل عيشها التقليدية. ولا شك أن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية سيعزز قدرة الشعوب الأصلية على تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه. وبناء على ذلك، يوصي المقرران الخاصان بوضع وتنفيذ أطر للسياسات وتشريعات وطنية تحمي حقوق الشعوب الأصلية. كما ينبغي توفير الدعم المالي والتكنولوجي بصورة مباشرة إلى الشعوب الأصلية كي تتمكن من اتخاذ تدابير التكيف والتخفيف الخاصة بها محليا.

٤٩ - وفيما يتعلق بعملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، من المهم للشعوب الأصلية أن تكفل بقاء النقاط المتعلقة بالضمانات في النص النهائي. ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها كيفية الاستمرار في مشاركتها الفعالة لا على الصعيد العالمي فقط بل أيضا على الصعيدين الوطني والمحلي حيث ستنفذ عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.

٥٠ - وتشمل العوامل والأنشطة التي ستحدد نجاح أنشطة التكيف والتخفيف المحلية، بما في ذلك عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، والتي ينبغي تنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي ما يلي:

(أ) يلزم الاضطلاع على نطاق واسع وعلى نحو مستدام بأنشطة مستمرة للتوعية وبناء القدرات في أوساط الشعوب الأصلية، وكذلك الحكومات والهيئات الحكومية الدولية، كي تزيد من استجابتها لطلبات الشعوب الأصلية. وسيلزم توفير الأموال لتحقيق هذه الأهداف؛

(ب) يستلزم احترام ما للشعوب الأصلية من حقوق الإنسان، أي الحقوق الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من الصكوك والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، قيام الدول ومنظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والقطاع الخاص بنشر هذا الإعلان وتنفيذه. ومن المهم ربط صلات مباشرة بين تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والأنشطة المتصلة بتغير المناخ؛

(ج) من الضروري أن تُكرَّس في القوانين إصلاحات في مجال السياسات تكفل حقوق الشعوب الأصلية في حيازة غاباتها وكربوها ومواردها الأخرى. وينبغي إنجاز استعراض للقوانين والسياسات والبرامج والمشاريع القائمة حتى يمكن التوصية بالتغييرات التي يلزم إدخالها. كما ينبغي إدراج احترام القوانين العرفية المتعلقة بالمعارف والممارسات التقليدية لإدارة الغابات والموارد الطبيعية؛

(د) ينبغي أن تكون الشعوب الأصلية مهياًة على نحو أفضل للدفاع عن حقوقها. وبالتالي، من الحيوي أن تطلع على هذه الأدوات والصكوك القائمة التي يمكنها استخدامها عندما تكون لديها شكاوى وتظلمات بشأن أنشطة متعلقة بتغير المناخ لا تنفذ على نحو سليم. ويشمل هذا استخدام آليات تقديم الشكاوى التابعة لهيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى مثل منظمة الدول الأمريكية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وهيئات التظلم التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، ولا سيما أفرقة التفتيش التابعة لها وأمين المظالم ومؤسسة التمويل الدولية، من بين جهات أخرى؛

(هـ) يلزم إشراك الشعوب الأصلية وغيرها من ساكني الغابات بصورة تامة في وضع عمليات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات وتنفيذها ورصدها وقياسها والإبلاغ عنها والتحقق منها وتقييمها. وينبغي كفالة الشفافية والتنسيق فيما بين مختلف الجهات الفاعلة؛

(و) يلزم تصميم ووضع وتنفيذ نظم شفافة وعادلة لتقاسم المنافع على الصعيدين الوطني ودون الوطني لكفالة استفادة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تشكل الراعي الرئيسي للغابات بصورة مباشرة من المنافع على نحو منصف؛

(ز) ينبغي أن يشمل هيكل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات سبلاً لكفالة الحوكمة الرشيدة للغابات، ومنع نقل الانبعاثات (التسرب) ووضع آليات محكمة لتحديد خطوط الأساس، والمستويات المرجعية، بما في ذلك مستويات الانبعاثات، والقياس والإبلاغ والتحقق. كما أن هذا الهيكل ينبغي أن يتيح التنفيذ على الصعيد دون الوطني رهناً بتوخي الصرامة في الرصد والتحقق والحاسبة الوطنية. ويعني حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير أنها تستطيع تنفيذ عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات على المستوى دون الوطني بما أن أقاليمها تتسم بالطابع دون الوطني عموماً.

٥١ - وذكر مقرر مؤتمر الأطراف في كوبنهاغن أن وثائق الفريقين المخصصين المذكورين آنفاً ستستخدم كأساس لمواصلة المفاوضات في عام ٢٠١٠. وقد مددت ولاية الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية بعام آخر إلى غاية انعقاد المؤتمر المعني بتغير المناخ لعام ٢٠١٠ في المكسيك. وينبغي أن تواصل الشعوب الأصلية مشاركتها النشطة كي يمكنها التأثير في المفاوضات المقبلة لكفالة زيادة إثراء النصوص النهائية المتفق عليها بهدف دعم تدابيرها المحلية للتكيف والتخفيف. وينبغي لها أن تواصل السعي إلى إدراج مطالبها بالمشاركة التامة والفعالة واحترام حقوقها الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في الوثائق الأخرى، وليس في عملية خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات فحسب. وعلاوة على ذلك، ينبغي كفالة التحفيز على دمج معارفها التقليدية وتكنولوجياها التقليدية واستخدامها في تدابير التكيف والتخفيف بهدف تعزيز مساهمات الشعوب الأصلية في حل المشاكل التي يطرحها تغير المناخ.

٥٢ - وأخيراً، ينبغي إشراك منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في رصد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات وبرامج عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأطراف على الصعيدين العالمي والوطني والإبلاغ عن هذه المبادئ التوجيهية وبرامج العمل والمساعدة في وضعها.